الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.11

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
5 March 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كيندال (نائب الرئيس) ..... (الأرجنتين)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-64771 (A)
0264771

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) [A/57/5 (المجلد الأول والثاني والثالث) و Corr.2 و 3، A/57/5/Add.1-9 و Corr.1، A/57/5/Add.10 و Corr.2، A/57/5/Add.11 و Corr.1 و 2، A/57/5/Add.12 و Corr.1، A/57/201، A/57/416، A/57/439]

١ - **السيد فاكي** (رئيس مجلس مراجعي الحسابات): أعرب، في رده على ملاحظات أعضاء اللجنة بشأن تقارير مجلس مراجعي الحسابات، عن سروره لملاحظة الاهتمام الذي تبديه اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإدارات مختلف المنظمات بأعمال المجلس.

٢ - وقال رئيس المجلس مقرا إنه بهدف تحقيق أقصى فائدة من أعمال المجلس، من المهم أن تعمم تقاريره مسبقا بما فيه الكفاية - على أن العادة تقضي بأن تُقدم هذه التقارير يوم ٣٠ حزيران/يونيه التالي للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وأشار إلى أن جميع التقارير المعروضة على اللجنة الخامسة وقعها أعضاء المجلس يوم ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وأُحيلت رسميا إلى الأمانة العامة بعد ذلك بأيام قليلة. وعلى نحو ما أشار إليه ممثلو الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، أخذت عملية تعميم هذه التقارير على اللجنة كثيرا من الوقت مع ذلك، وذلك بسبب التأخير الحاصل على مستوى تحرير هذه الوثائق وترجمتها. كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن انشغاله حيال نوعية الترجمات، وهو ما أخذت الإدراة علما به بإصدارها، يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تصويبا يوضح أن المجلس لم يوقع سوى الصيغة الانكليزية لهذه التقارير. وبادرت اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات بعرض المسألة على الإدارة التي وافقت على بحث التدابير الممكن اتخاذها لتلافي حدوث حالة من هذا القبيل مستقبلا.

٣ - وأشار إلى أن إحدى المسائل الأساسية التي أثارها ممثل الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة تتعلق بالتنظيم وممارسة المسؤوليات. ويرى المجلس أنه آن الأوان لكي تعمل اللجنة الخامسة وإدارات مختلف المنظمات جادة من أجل كفالة احترام أفضل لتنظيم المسؤوليات والمبادئ التي تنبني عليها، وذلك وفقا لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال ولبرنامج الإصلاحات الذي أعده الأمين العام، مع الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في الوقت ذاته. وقال إن المجلس سيقوم بمتابعة الجهود المبذولة في هذا المضمار، وسيدلي بملاحظاته على هذه المسألة في الوقت المناسب.

٤ - وذكّر رئيس المجلس بأنه يجري بالتعاون مع الإدارات المعنية، بناء على توصية اللجنة الاستشارية وكما أشار إلى ذلك ممثلو الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، إعداد معايير ستتيح تقييم نتائج تنفيذ توصيات المجلس السابقة. وفي رأي المجلس، أن مسؤولية تقييم هذه النتائج ملقاة بالدرجة الأولى على عاتق هذه الإدارات، حتى ولو كان مراجعو الحسابات يأخذون في الحسبان المعلومات التي تُحال إليهم في هذا الشأن أثناء مراجعة الحسابات. وقال إن ممثلي جمهورية كوريا والنرويج طلبا معرفة الأسباب وراء عدم تنفيذ بعض التوصيات حتى الآن. وأوضح أن مختلف التقارير تتضمن مرفقا يبين توضيحات الإدارة، فضلا عن الملاحظات التكميلية للمجلس في هذا الشأن.

٥ - وأشار السيد فاكي، بخصوص ما أعرب عنه الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة من انشغال حيال الممارسة التي تقضي بالتعهد بدفع جزء كبير من النفقات عند اقتراب الفترة المالية من نهايتها، إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ليست المنظمة الوحيدة التي تتصرف على هذا النحو. ويعتقد المجلس بأن المنظمات يجب أن تكون حريصة على استحداث الإجراءات الملائمة لضمان مزاولة وظيفتي التصديق والموافقة فعليا، على أن تمكن هذه الإجراءات من تحاشي تركز النفقات عند نهاية الفترة المالية وتجاوز الاعتمادات. ومن شأن وضع خطط أفضل للمشتريات زيادة التحكم في هذه العملية أيضا.

٦ - وأردف قوله إن ممثلي الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية أعربوا عن قلقهم لكون بعض الصناديق الاستئمانية تظل خاملة لفترات طويلة. وإذ أكد رئيس المجلس أن طرح حلول لذلك أمر يعود للإدارات المعنية، قال إن الأمم المتحدة والبعض من برامجها وصناديقها بذلت جهدا هاما في هذا الشأن. وذكّر بأن عملية إقفال الصناديق الخاملة لا تنطوي على إجراءات مالية فحسب، بل تنطوي أيضا على عمليات التقييم التي يقوم بها مديرو البرامج. وقال إن المجلس يشجع المنظمات المعنية على اتخاذ التدابير المناسبة بهدف التحكم في هذه الوضعية. وعلاوة على ذلك، شدد المجلس في العديد من تقاريره على أنه ليس من المعقول أن يعاني بعض الصناديق والبرامج العجز، لأن ذلك يعني دون شك أنها تقدم سلفا لتمويل بعض الأنشطة، وبالتالي قد تجد صعوبات في استرداد أموالها.

٧ - وأوضح أن المجلس يشاطر ممثل جمهورية كوريا انشغاله بشأن الصناديق الاستئمانية التي تعاني العجز، إذ إن القواعد والإجراءات المعمول بها لا تسمح بأن تخصص موارد لأنشطة قبل أن تُدفع المساهمات فيها مسبقا. وقال إن التزام انضباط مالي أكبر في مجال إدارة الصناديق الاستئمانية أمر ضروري؛ ولذا يجب تطبيق القواعد المتعلقة بذلك بصورة أشد واحترام خطط التسديد المتفق عليها.

٨ - وأضاف أن المجلس يشاطر أيضا ممثلي الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والنرويج والولايات المتحدة ما أعربوا عنه من انشغالات بخصوص الحالة المالية الهشة لبعض المنظمات، ويعتقد مثلهم بأن التوقعات الخاصة بالنفقات يجب أن توضع بناء على الموارد المتاحة. وفي ما يتعلق خاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يرى المجلس بأن التدابير التي اتخذها الدول الأعضاء لتأمين الاستمرارية المالية لهذا المكتب وهويته المستقلة قد تحدث آثارا ملحوظة في الحالة المالية لهذا الكيان.

٩ - وقال، في موضوع الملاحظات التي أدلى بها ممثلا الصين والولايات المتحدة بشأن استخدام المستشارين ودفع أجورهم والاستعانة بالموظفين، إن مراجعة الحسابات بينت بأن المشاكل تنجم بالدرجة الأولى عن كون الإدارات المعنية لا تطبق التوجيهات والإجراءات المعمول بها. وأشار إلى أن المجلس سيواصل متابعة هذه المسألة وكذلك متابعة عمل النظام الجديد لإدارة شؤون الموظفين المستحدث في أيار/مايو ٢٠٠٢.

١٠ - واستطرد بالقول إن المجلس سيواصل أيضا متابعة تنفيذ توصياته المتعلقة بالمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، عملا بالتوصيات التي ضمنتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها A/57/439، وبخاصة ما يتعلق باعتماد استراتيجية لإتمام عملهما وضبط نفقات هيئات الدفاع، وهي مواضيع تثير انشغال الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والولايات المتحدة.

١١ - وقال، بخصوص تكاليف التنفيذ على الصعيد الوطني، إن ممثلي الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والنرويج والولايات المتحدة أعربوا عن قلقهم بشأن الأسباب التي حدت بالمجلس إلى إعطاء رأيه مشفوعا بملاحظات. وسيواصل المجلس متابعة التدابير المتخذة لمعالجة المشاكل التي تعلل هذه الملاحظات، وفقا للطلب الذي أوردته اللجنة الاستشارية في تقريرها A/57/439.

١٢ - وقال إنه لا بد من وجود تنسيق أوثق بين جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كما أشار إلى ذلك ممثل جمهورية كوريا. ومن المتوقع أن ينظر المجلس بعمق في الاستراتيجيات الموضوعة في هذا المجال.

١٣ - وأشار إلى أن أعضاء المجلس أعربوا عن امتنانهم للجنة الاستشارية وكذلك لممثلي الاتحاد الأوروبي والنرويج لإقرارهم بضرورة أن تتاح للمجلس الموارد الكافية ليتسنى له القيام بمهمته دون تضييق نطاق عمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها، والقيام بعمليات مراجعة خاصة تستوجب الاستعانة بالخبراء. وقال إن المجلس سيعمل على تزويد اللجنة الاستشارية بالمعلومات التي طلبتها في هذا الصدد وإبلاغ احتياجاته من خلالها. وعلاوة على ذلك، ستكون اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات على استعداد لتقديم أي إيضاحات خلال المشاورات غير الرسمية بشأن ذلك البند من جدول الأعمال.

١٤ - **السيد هالبفاكس** (المراقب المالي): قال، مذكِّرا بالدور الهام الذي يضطلع به مجلس مراجعي الحسابات، إنه تحقق تقدم هام في ما يتعلق بتنفيذ توصيات المجلس، على نحو ما أمكن لأعضاء اللجنة الخامسة ملاحظته. وقال إن الأمانة العامة عاقدة العزم على مواصلة جهودها في هذا الصدد. وأشار إلى أن الحوار المتواصل بين الأمانة العامة واللجنة يكتسي فائدة بالغة.

١٥ - وأشار إلى ثلاثة أسئلة أثارتها الوفود بشأن الحالة المالية للمنظمة والبيانات المالية. وبخصوص التوصية التي تقضي بأن يدير مكتب الأمم المتحدة في جنيف الصناديق الاستئمانية في جنيف، قال المراقب المالي إن هذه الحالة تنطبق بالفعل على معظم الصناديق الموجودة في جنيف. وأشار إلى أن الأمانة العامة، التي أجرت دراسة شاملة لجميع الصناديق الاستئمانية بهدف تبسيط الإجراءات الإدراية، وبالتالي تيسير إدارتها واستخدامها، تنتظر باهتمام ملاحظات المجلس في هذا الشأن. وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن نتائج هذه الدراسة خلال الدورة المقبلة للجنة.

١٦ - وقال إن السُّلف من الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ تُدفع عموما في الوقت المحدد. غير أن ثمة بعض الحالات الاستثنائية، حيث يُؤخر دفع السلفة أحيانا عن عمد حينما تكون على المنظمة المستفيدة متأخرات كبيرة من حيث تسديد سلفها. وعن السلفة المدفوعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قال إن الأمانة العامة تجري مباحثات مع السلطات المختصة في البرنامج بهدف استرداد أموالها الذي تأخر أصلا أربعة أشهر.

١٧ - واستطرد بالقول، في ما يتعلق بالصناديق الاستئمانية الخاملة، إن الأمانة العامة توفقت في إقفال بعضها، غير أنها تعي ضرورة بذل جهود إضافية في هذا المجال. وقال المراقب المالي إنه عيَّن موظفا يتفرغ للعمل على معالجة هذه المشكلة، ويأمل بأن يستطيع الإعلان عن إحراز تقدم كبير في هذه المسألة خلال الدورة المقبلة. ولهذه الغاية، تتمنى الأمانة العامة أن تستجيب الدول الأعضاء التي دفعت مساهمات للصناديق الخاملة بسرعة للطلبات الموجهة لها بخصوص الكيفية التي تودها لاستعمال موارد هذه الصناديق غير المستخدمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.